

إفافة العواءء

[321] (المقالة الثانية) (فف فعارضه مع اصاله الصءة فف فعل الغفر) ومءمل القول

فف ذلك أن الشك فف صءة الفعل الذى وقع فف الخارج ناش من الشك فف اءلال ما اءبر ففه شرطا أو شطرا، وهذا على قسمفن أءءهما ما فكون مءرى الاسءصاء، كالبلوغ واءءبار المبع بالرؤفة أو الكفل أو الوزن، والءانى ما لا فكون كذلء، كما إذا شك فف الصءة لاءل الشك فف ءءق ما اءبر قفءا للءقء، كالءرففة مءلا، إذ لا فكون له ءالة ساءفة كما لا ففى. اما القسم الءانى فمءرى الاسءصاء ففه هو المءموء الملاءم مما اءبر ففه، إذ هو مسبوق بالءءم، ولكن الشك فف بقاء ذلك على الءءم مسءنء الى الشك فف أن هذا الموءوء هل هو مصءاق لما رءب علفه الاءر شرعا ام لا، ومقءضى اصاله الصءة كونه مصءاقا له، فهى ءاكمة على الاسءصاء. وأما القسم الاول، فان قلنا باءءبار اصاله الصءة من باب الطرففة، فءقءمها علفه واءء. وأما إن قلنا بكونها من الاصول العملفة، فءقءمها علفه مشكل، لانه كما أن مقءضاها كون الواقع ءامعا لءمام ما اءبر ففه، كذلء مقءضاها ءءم ءءق الشرط الكءائى مءلا. ولا فءوهم أن الاسءصاء ءاكم على القاءة، من ءفء ان الشك فف الصءة مسءنء إلى الشك فف ءءق ما اءبر ففه. ومقءضى الاسءصاء ءءمه، كما هو المفروض لان ما فصح بالقاءة لفس عنوان الصءة، ءءى فقال: إن الشك ففها ناش من الشك ففما اءبر فف الموضوع، بل مفاءها ءءق ما فكون مصءاقا للصءف فف الخارج، مءلا لو شك فف صءة عءق وقع فف الخارج، من ءهة الشك فف بلوگ العاقد، فمقءضى اصاله الصءة صءوره من البالغ، ومقءضى الاسءصاء ءءم بلوگ العاقد. ومن المءلوم ءءم ءكومة اءءهما على الآخر. فمكن ان فقال: بءكومة الاسءصاء من ءهة أن مءراه نفس القفء المشكوك ففه، ومءرى اصاله الصءة هو العءق من ءفء ءقففءه بما اءبر ففه. ومن